تفسير المحكمة الشعبية العليا في الصين الصادر بشأن تطبيق التعويضات التأديبية في القضايا المدنية المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية

بقلم: شي-بي تشينغ وجود جيه. يي

في 20 أبريل 2026، أصدرت المحكمة الشعبية العليا في الصين (يُشار إليها بـ "محكمة SPC") *التفسير القضائي للمحكمة الشعبية العليا بشأن تطبيق التعويضات التأديبية في محاكمة المنازعات المدنية المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية*[1] (التفسير القضائي رقم 7 لسنة [2026]) (يُشار إليه فيما يلي بـ "التفسير الصادر عام 2026"). ودخل التفسير الصادر عام 2026 حيز التنفيذ في 1 مايو 2026، وألغى في الوقت نفسه نسخة التفسير السابق الصادر عام 2021 (التفسير القضائي رقم 4 لسنة [2021]) (يُشار إليه فيما يلي بـ "التفسير الصادر عام 2021").

ويُعدّ تفسير محكمة SPC الصادر في عام 2026 أداةً تفسيريةً تعمل على تحويل الأحكام العامة أو المجردة نسبيًا الواردة في القوانين العليا (مثل القانون المدني، وقانون براءات الاختراع، وقانون العلامات التجارية، وقانون حقوق المؤلف، وقانون مكافحة المنافسة غير المشروعة، وقانون الإجراءات المدنية، وغيرها) إلى قواعد قضائية يُمكن للمحاكم تطبيقها مباشرةً، وذلك لضمان توحيد الأحكام القضائية على مستوى البلاد. وبناءً على ذلك، يتعين على المحاكم على جميع مستوياتها في الصين اتباع التفسير الصادر عام 2026 لضمان الاتساق في القضايا المتشابهة. وبعبارة أخرى، يتمتع التفسير الصادر عام 2026 بقوة إلزامية كبيرة داخل النظام القضائي الصيني.

ومن الناحية العملية، عادةً ما تقوم المحاكم الابتدائية بتطبيق والاستشهاد بالأحكام القانونية (القوانين العليا) أولاً، ثم تستشهد بالتفسير الصادر عام 2026 لإصدار أحكام وقرارات محددة بشأن "الانتهاك المقصود / الحالات الجسيمة" و "آلية احتساب أساس التعويض التأديبي والمضاعف" و "عبء الإثبات ومعيار الإثبات".

وفيما يلي أبرز التغييرات في التفسير الصادر عام 2026، مقارنةً بالتفسير الصادر عام 2021:

تحسينات على الأحكام الإجرائية وقيود التقاضي

- حظر إقامة الدعاوى القضائية اللاحقة المنفصلة: بموجب المادة 4 المُضافة حديثًا، إذا لم يطلب المدعي تعويضات تأديبية أثناء التقاضي رغم قيام المحكمة بتوضيح حقه في تقديم هذا الطلب، فلن يُمنح فرصة رفع دعوى قضائية منفصلة للحصول على هذا التعويض لاحقًا.
- حالات عدم الانطباق الواضحة: بموجب المادة 5 المُضافة حديثًا، لا تُؤيَّد التعويضات التأديبية عمومًا في **حالات المنافسة غير المشروعة، باستثناء حالات انتهاك الأسرار التجارية**، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

[1] See https://www.court.gov.cn/fabu/xiangqing/497911.html

توسيع نطاق تحديد " الانتهاك المقصود/ المتعمّد"

- استنادًا إلى الحالات الواردة في التفسير الصادر عام 2021 لتحديد الانتهاك المقصود، مثل "القرصنة" و"تزوير علامة تجارية مسجلة"، يصنف التفسير الصادر عام 2026 حالة "**الادّعاء الكاذب بامتلاك براءة اختراع**" كشكل من أشكال "الانتهاك المقصود".
- بموجب الحالة (6) المُضافة حديثًا إلى المادة 6، قد يُعتبر الانتهاك المتكرر بعد التسوية دليلاً على "الانتهاك المقصود".
- بموجب الحالة (7) المُضافة حديثًا إلى المادة 6، قد يُعدّ التهرب من الالتزامات المالية المترتبة على الانتهاك، على سبيل المثال عن طريق إنشاء شركات تابعة، أو تغيير الممثلين القانونيين، أو تأسيس شركة باسم آخر **لإخفاء الإدارة الفعلية**، أو توقيع اتفاقيات تعويض، دليلًا على "الانتهاك المقصود".

توضيحات حول "حالات الانتهاك الجسيمة"

- بموجب المادة 7، عند تحديد ما إذا كانت هناك "حالات انتهاك جسيمة"، تنظر المحاكم أيضًا في مدى **إدراك المُنتَهِك بطبيعة أفعاله وموقفه الأساسي** منها، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل حجم الانتهاك وعواقبه.
- بموجب المادة 7، الحالة (4)، يُعرَّف "إنشاء أعمال تجارية من خلال انتهاك حقوق الملكية الفكرية" بأنه ممارسة الانتهاك **كنشاط تجاري رئيسي** أو **كمصدر أساسي لتحقيق الربح**.
- بموجب المادة 7، الحالة (5)، تُعرَّف "الخسارة الكبيرة التي يتكبدها صاحب الحق" بأنها ضرر جسيم يلحق **بالسمعة التجارية لصاحب الحق وحصته السوقية**، وما إلى ذلك، نتيجةً للانتهاك.

توضيح طريقة حساب المبلغ الأساسي

- بموجب المادة 9 المُضافة حديثًا، إذا استُخدمت المكاسب غير المشروعة للمدعى عليه أو أرباحه الناتجة عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية كمبلغ أساسي، فيجوز حساب هذا المبلغ بالرجوع إلى الربح التشغيلي، أو ربح المبيعات (إذا كان انتهاك حقوق الملكية الفكرية هو نشاط تجاري خاص بالمُنتَهِك)، أو بيانات هامش الربح للفترة نفسها وللقطاع نفسه، والمنشورة من قِبل الإدارات الإحصائية والجمعيات الصناعية، وما إلى ذلك.
- تنص المادة 8 صراحةً على استبعاد مبالغ التعويضات القانونية من أن تُستخدم كأساس لحساب التعويضات التأديبية.

تحسينات على تحديد المُضاعِف

- تحدد المادة 12 المُضافة حديثًا المُضاعِف بحد أقصى **خمسة أضعاف المبلغ الأساسي**، مع احتساب النفقات المعقولة بشكل منفصل.
- تؤكد المادة 11 أن المُضاعِف قد يكون عددًا غير صحيح.

ويعزز التفسير الصادر عام 2026 قابلية تطبيق الأحكام القضائية المتعلقة بالتعويضات التأديبية، ويقدم إرشادات محددة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية والمنتهكين المحتملين. فمن جهة، ينبغي على أصحاب الحقوق اتخاذ قرار نهائي ووضع خطة أدلة بشأن "المطالبة بالتعويضات التأديبية" قبل رفع الدعوى، لتجنب ضياع فرصة ثانية نتيجة التردد أثناء التقاضي. ومن جهة أخرى، ينبغي على المنتهكين المحتملين، لتجنب اتهامهم بـ"الانتهاك المقصود" وقيامهم بـ"حالات الانتهاك الجسيمة"، وبالتالي تحمل الالتزامات المالية للتعويضات التأديبية، التخلي عن أساليب مثل "تغيير الكيان القانوني" أو "تغيير الممثل القانوني" أو "إنشاء كيان تابع جديد لمواصلة البيع" لحل النزاعات، والتركيز بدلًا من ذلك على بناء سلسلة أدلة على "حسن النية والامتثال"، مثل عمليات البحث عن الحقوق وآراء حرية التشغيل FTO، وسجلات التصحيح بعد التسوية، وضمانات الموردين، وآليات المساءلة.